مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، م١٢، ع١، ص ص ٢٥-٤٩ (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)

أثر سعودة النظام المصرفي السعودي على الكفاءة المصرفية

عيد عبدالله الجهني* و خالد عبدالرحمن البسام* و أحمد سعيد بامخرمة**

قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبدالعزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤١٨/٢/٢٣هـ وقبل للنشر في ١٤١٨/٥/١٦هـ)

المستخلص: منذ أن بدأ تنفيذ برنامج سعودة النظام المصرفي التجاري في المملكة العربية السعودية في سنة ١٩٧٥م، ازداد عدد البنوك المسعودة حتى وصل إلى اثني عشر بنكاً هي العدد الحالي للبنوك التجارية العاملة بالمملكة .

لقد كان من الأهداف الرئيسية لبرنامج سعودة النظام المصرفي استكمال سيطرة السلطات النقدية وإشرافها على نشاطات البنوك التجارية، وتحسين مستوى مساهمتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وزيادة الموارد المالية للمصارف، وتطوير مستوى الخدمات المصرفية، وانتشار مجال الاستفادة منها إلى كافة أنحاء المملكة بدلاً من تركزها في المدن الرئيسية، وزيادة درجة المنافسة بين المنشآت المصرفية العاملة بالمملكة، وتحسين مستوى أدائها، وتعظيم النصيب الوطني من أرباح هذه المنشآت .

* أستاذ مساعد .

** أستاذ .

والآن ، وبعد مرور حوالي ثلاثة عشر عاماً على استكمال برنامج سعودة النظام المصرفي، أصبح من اللازم تقييم تجربة هذا البرنامج من حيث مدى تحقيقه لأهدافه وتأثيره على مستويات كفاءة أداء القطاع المصرفي .

يهدف هذا البحث إلى المساهمة في الدراسات التطبيقية التي تتصدى لتقييم هذه التجربة من خلال قياس مدى تأثير برنامج سعودة النظام المصرفي على مؤشرات كفاءة أداء المصارف السعودية وأهمها : الكفاءة التجميعية للموارد المالية، والكفاءة التوظيفية للموارد المالية، والكفاءة التشغيلية للمصارف ، ثم استخلاص النتائج من عملية القياس واقتراح السياسات الملائمة لترشيد برنامج وإجراءات سعودة النظام المصرفي .

مقدمة

قبل تنفيذ برنامج سعودة النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية كان عدد المصارف التي تشكل فيها المصالح السعودية أغلبية الملكية (٥١٪ فأكثر) اثنين فقط هما البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض ، وهما مصرفان سعوديان كاملان (١٠٠٪) . وبنهاية سنة ١٩٨٣م اكتمل عقد المصارف المسعودة بإنشاء البنك السعودي التجاري المتحد (٦٠٪ ملكية سعودية) وأصبح عدد المصارف التجارية السعودية حاليا اثني عشر مصرفا ، آخرها إنشاء شركة الراجحي للصيرفة والاستثمار التي كانت شركة للصيرفة قبل أن تتحول إلى مصرفٍ كامل الملكية السعودية (١٠٠٪) في سنة ١٩٨٨م . وأصبح عدد الفروع التابعة للمصارف السعودية التجارية ١١٦٧ فرعا في سنة ١٩٩٥م .

لقد استهدف برنامج سعودة النظام المصرفي تحقيق النتائج الآتية :

١ ـ تحقيق السيطرة الكاملة لمؤسسة النقد العربي السعودي على عمليات المصارف التجارية الداخلية والخارجية وإشرافها على أنشطتها وأدائها .

٢ ـ زيادة مساهمة المصارف التجارية في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية وخاصة في مجال تمويل الاستثمارات طويلة الأجل وبعض المشروعات الحيوية للاقتصاد وكذلك المشروعات الصغيرة .

٣ ـ تطوير مستوى الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور وزيادة حجم ونوعية هذه الخدمات من خلال التوسع في فتح الفروع التابعة للمصارف التجارية سواءً القديمة أو الجديدة على مستوى مختلف المناطق في المملكة .

غير أن تأثيرات السعودة على المتغيرات الرئيسية في النظام المصرفي قد تمتد إلى أبعد وأكثر مما سبق ذكره من الأهداف، حيث إنه من المتوقع أن يترتب على إتمام تنفيذ برنامج السعودة تغيرات في أحجام الوحدات المصرفية وهيكل القطاع المصرفي ودرجة المنافسة في السوق المصرفي المحلى وما يتبع ذلك من تأثيرات على كفاءة أداء القطاع المصرفي السعودي .

إن أهم مؤشرات الكفاءة في النظام المصرفي يمكن إيجازها في الآتي :

(أ) الكفاءة التجميعية للموارد المالية : وتتمثل هذه الكفاءة في قدرة المصارف التجارية على تجميع المدخرات في الاقتصاد من خلال إجمالي الودائع لديها سواء الودائع الجارية أو الودائع الادخارية من قبل الأفراد أو المؤسسات الخاصة والحكومية منسوبة إلى أحجام رؤوس أموالها (أو حقوق المساهمين) . وهذه الودائع تعزز القدرة التوظيفية (الائتمانية والاستثمارية) للمصارف .

وتتأثر الكفاءة التجميعية بعدة عوامل من أهمها الدخل القومي و سعر الفائدة الذي تدفعه المصارف للمودعين في الودائع الادخارية وعدد الفروع التابعة للمصارف. ويمكن لسعودة النظام المصرفي أن تؤثر في الكفاءة التجميعية من خلال تمكين المصارف المسعودة من تقبل الودائع الحكومية الضخمة والقدرة على التوسع في فتح الفروع المحلية، الأمرين اللذين كانا مقيدين قبل السعودة .

(ب) الكفاءة التوظيفية للموارد المالية المتاحة : ويقصد بها إجمالي الإيرادات التي تكتسبها المصارف كنسبة من حجم الودائع الإجمالي لدى النظام المصرفي الذي يمكن أن تقوم المصارف باستخدامه في أشكال التوظيف المختلفة من قروض وسلفيات واستثمارات قصيرة الأجل (مثل بيع وشراء الأوراق المالية والعملات الأجنبية) واستثمارات طويلة الأجل (مثل الاستثمارات العقارية والتجارية والصناعية) . وتتأثر القدرة الإيرادية للمصارف بدرجة رئيسية بحجم الموارد الموظفة من إجمالي حجم الودائع وتوزيع حجم التوظيف الإجمالي بين أشكال التوظيف المختلفة، لأن لهما أهمية كبيرة ومباشرة بالنسبة للمصارف من حيث تأثيرهما على مستويات الربحية التي تحققها وعلى حجم السيولة النقدية الفائضة لديها ودرجة المخاطرة .

إن الكفاءة التوظيفية للمصارف يمكن أن تؤثر فيها عدة عوامل من أهمها حجم الودائع الإجمالي لدى المصارف ومعدلات العوائد التي تحصل عليها المصارف من توظيف أموالها سواء في الإقراض أو الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل ، والاحتياطيات المطلوب من المصارف الاحتفاظ بها (سواء الرسمية أو النظامية أو الحرة) ، ومستوى المخاطر المرتبطة بتوظيف الأموال . ويتوقع أن يكون لسعودة النظام المصرفي تأثير على الكفاءة التوظيفية للمصارف السعودية من خلال زيادة مقدرة المصارف المسعودة على تجميع الموارد المالية، كما أشرنا آنفا ، وتمكين هذه المصارف من التوسع في فتح الفروع في كافة مناطق المملكة ومن ثم قدرتها على خدمة عدد أكبر من العملاء وقطاعات أكثر في الاقتصاد (كالزراعة مثلا والخدمات والمشروعات الصغيرة) ، وكذلك زيادة مستوى المنافسة بين المصارف لتقارب أحجامها نتيجة السعودة التي ستتسبب في زيادة حجم الودائع في المصارف المسعودة .

(ج) الكفاءة التشغيلية : المقصود بها مقدرة المصارف على توليد أكبر قدر من الإيراد من كل ريال ينفق في شكل تكاليف تشغيلية. ويعبر عنها بنسبة الإيراد المتحقق إلى التكاليف التشغيلية تؤثر في هذه الكفاءة عدة عوامل من أهمها حجم الودائع وتوزيعها بين الودائع الجارية والودائع الادخارية، وحجم الأصول وتوزيعها بين أصول جارية وأصول ثابتة (آلات ومعدات ومباني) وعدد العاملين في المصارف وعدد الفروع التابعة للمصارف .

ويتوقع أن تمارس سعودة النظام المصرفي تأثيرا على الكفاءة التشغيلية من خلال تأثيرها على حجم الودائع وعدد الفروع وعدد العاملين ومستوى المنافسة بين المصارف الذي يحفز على تحسين الكفاءة التشغيلية .

بعد مرور حوالي ثلاث عشرة سنة على اكتمال برنامج السعودة، أصبح من المحتم تقييم نتائج هذا البرنامج . ومن ضمن هذه النتائج تأثيراته على مستويات الكفاءة المصرفية المشار إليها أعلاه، وهو الأمر الذي يرمى إليه هذا البحث والمساهمة فيه، وذلك من أجل ترشيد سياسات السلطات النقدية تجاه النظام المصرفي بما يتيح لبرنامج سعودة هذا النظام تحقيق أهدافه .

ويرمى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

١ ـ دراسة تطور برنامج سعودة النظام المصرفي منذ بدء تنفيذه حتى الوقت الحاضر، وتحليل منافعه المتوقعة وعيوبه (أو الآثار السالبة المحتملة نتيجة تطبيقه) ، وأوجه القصور أو المصاعب التي

يمكن أن ترافق تنفيذه، وكيفية تأثيره على الهيكل العام للنظام المصرفي من حيث عدد البنوك التجارية وأحجامها النسبية، والحجم الإجمالي للموارد في القطاع المصرفي (رأس المال و الودائع) و قدرة المصارف التوظيفية (الائتمانية) ومستويات ربحيتها .

٢ ـ قياس مدى تأثير برنامج السعودة على مؤشرات الكفاءة المصرفية الرئيسية : الكفاءة التجميعية والكفاءة التوظيفية والكفاءة التشغيلية ، باستخدام أدوات القياس الإحصائي وبالأخص أسلوب الانحدار المتعدد .

٣ ـ استخلاص النتائج من عملية القياس حول مدى ونوعية العلاقة بين مستوى السعودة ومؤشرات الكفاءة السابقة ، والاقتراحات حول أفضل السبل لترشيد أو تطوير إجراءات سعودة النظام المصرفي .

الدراسات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات التي تصدت لتقييم برنامج سعودة النظام المصرفي حتى الوقت الحاضر إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ دراسات تطرقت لتجربة سعودة النظام المصرفي السعودي وتطورها ضمن دراسات أشمل عن الاقتصاد السعودي . ومن أهم هذه الدراسات كتب الملاخ (ElMallakh,1982, pp. 311-312) والجهني (Johany et al, 1986, pp. 157-158) وباركر (Parker, 1982, pp. 75-76)، وبريسلى (Presley, 1984, pp. 104- 106) .

٢ ـ دراسات تطرقت إلى ذكر التجربة ونشأتها وتطورها وتأثيراتها ضمن دراسات عن النظام المالي أو المصرفي السعودي . ومن أهم هذه الدراسات كتب عبودة (عبودة ١٤٠٦هـ، ص٥٦-٥٨) وعابدين وشوك (Abdeen and Shook, 1984, pp 60-64) .

٣ ـ دراسات مستقلة عن برنامج سعودة النظام المصرفي توسعت في تحليل البرنامج وأهدافه وتطوره ومزاياه وعيوبه المحتملة وتأثيراته . وأبرز هذه الدراسات كتاب الدباس بعنوان "سعودة البنوك الأجنبية" (الدباس، ١٤٠٣هـ) .

غير أن هذه الدراسات ، علاوة على تقادمها، يغلب عليها العمومية في التناول وإتباع المنهج الوصفي في التحليل ، وعدم استخدامها نماذج لقياس تأثير مستويات سعودة النظام المصرفي، علاوة على العوامل الأخرى ، في مستويات كفاءة النظام المصرفي من خلال مؤشرات محددة، وهو ما يزمع هذا البحث المساهمة تجاه تحقيقه .

التعريف بالنظام المصرفي السعودي

يقصد بالنظام المصرفي في هذا البحث مجموعة الوحدات المصرفية التجارية. وبالتالي فإن المؤسسات المالية الأخرى التي تقوم بوظيفة الوساطة المالية مثل شركات الاستثمار و شركات الصيرفة ومؤسسات الإقراض المتخصصة (كبنك التسليف العقاري وبنك الاستثمار العام) لا يشملها البحث بالرغم من أنها تؤدى بعض وظائف البنوك التجارية . وينطلق هذا التحديد من تعريف نظام البنوك السعودية الصادر سنة ١٩٦٦م الذي ينص في البند (ب) من الباب الأول على أن النشاط البنكي يعنى " النشاط الذي يشمل تلقى النقود في حسابات جارية أو ادخارية، فتح الاعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان، دفع وتحصيل الشيكات وأوامر الدفع وما شابهها من الأوراق المالية ذات القيمة وخصم الكمبيالات والأوراق التجارية الأخرى" .

لذا، فإن النظام المصرفي السعودي (أو قطاع البنوك التجارية) يشمل كل الوحدات المصرفية (البنكية) المعرفة أعلاه، المرخص لها بممارسة النشاط البنكي من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد بلغ عدد البنوك التجارية ضمن النظام المصرفي السعودي سنة ١٩٩٥م أثني عشر بنكا يتبع لها ١١٦٧ فرعا على مستوى المملكة .

التعريف بمفهوم سعودة النظام المصرفي وتطوره

ابتدأ النظام المصرفي السعودي فعليا بإنشاء شركة التجارة الهولندية سنة ١٩٢٧م التي أصبحت فيما بعد البنك الهولندي ، ومن بعد ذلك البنك السعودي الهولندي . ومنذ ذلك الحين تطور النظام المصرفي السعودي من حيث عدد البنوك و أحجامها وفروعها و مساهمتها في الاقتصاد الوطني، حتى وصل سنة ١٩٩٥م إلى اثني عشر بنكا تشمل ١١٦٧ فرعا تساهم بنسبة ٤,٦٪ تقريبا في الناتج المحلى الإجمالي و حوالي ٦,٢ ٪ من إجمالي ناتج القطاعات غير النفطية .

أما قبل سنة ١٩٧٥م ، تاريخ بدء تنفيذ برنامج سعودة النظام المصرفي ، فقد كان هناك فقط مصرفان كاملا الملكية السعودية هما البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض. أما المصارف الأخرى فكانت فروعا لبنوك أجنبية .

وقد ابتدأت خطة سعودة النظام المصرفي، القاضية بتحويل البنوك التابعة لبنوك أجنبية إلى مؤسسات مصرفية مساهمة تتملك فيها المصالح السعودية أغلبية الأسهم، بصدور مرسوم ملكي في سنة ١٩٧٥ يقضى بتحويل البنك الأهلي الباكستاني إلى بنك الجزيرة. وقد بدأ بنك الجزيرة في مباشرة أعماله في سنة ١٩٧٦م في شكل مؤسسة مساهمة يتملك المساهمون السعوديون ٦٥٪ من رأسمالها و٣٥٪ للبنك الأهلي الباكستاني .

ثم استمر تنفيذ برنامج السعودة كالتالي :

- في سنة ١٩٧٧م تحول بنك هولندا العام إلى مؤسسة مساهمة باسم البنك السعودي الهولندي تملك المساهمون السعوديون ٦٠٪ من رأسماله و٤٠٪ لبنك هولندا العام .
- في سنة ١٩٧٧م تحول بنك الاندوشين والسويس إلى البنك السعودي الفرنسي بـ٦٠٪ مساهمة سعودية و٤٠٪ لبنك الاندوشين والسويس .
- في سنة ١٩٧٨م تحول البنك البريطاني للشرق الأوسط إلى البنك السعودي البريطاني بـ ٦٠٪ مساهمة سعودية و٤٠٪ للبنك البريطاني للشرق الأوسط .
- في سنة ١٩٧٩م تحول بنك القاهرة إلى بنك القاهرة السعودي بـ ٦٠٪ مساهمة سعودية و٤٠٪ لبنك القاهرة .
- في سنة ١٩٧٩ تحول البنك العربي المحدود إلى البنك العربي الوطني بـ٦٠٪ مساهمة سعودية و٤٠٪ للبنك العربي المحدود .
- في سنة ١٩٨٠م تحول بنك فيرست ناشونال سيتي بنك إلى البنك السعودي الأمريكي بـ ٦٠٪ مساهمة سعودية و ٤٠٪ لبنك فيرست ناشونال سيتي بنك .
- في سنة ١٩٨٣م اندمج كل من بنك لبنان والمهجر وبنك ملي إيران ويوناتيد بنك ليمتد وتحول إلى البنك السعودي المتحد بـ ٦٠٪ مساهمة سعودية .

ويمكن إيجاز التطورات الرئيسية في النظام المصرفي السعودي خلال فترة السعودة في الآتي :

١ ـ ارتفع حجم رأس المال والاحتياطيات (الرسمية والحرة) بحوالي خمسين ضعفا من ٦٧٩ مليون ريال سنة ١٩٧٥م إلى ٣٤٣٥٤ مليون ريال سنة ١٩٩٥م . هذا الارتفاع الملحوظ لم يكن وليد زيادة عدد البنوك (حيث ظل عددها ثابتا تقريبا) وإنما كان ذلك بسبب زيادة أحجام البنوك التي تعزى بصورة أساسية إلى ارتفاع مستوى النشاط المصرفي متمثلا بصورة رئيسية في الطلب على القروض والاستثمارات (زيادة حجم السوق) وإلى استكمال برنامج السعودة الذي مكن البنوك المسعودة من زيادة أحجام رؤوس أموالها الأمر الذي لم يكن متيسرا لها قبل السعودة. كذلك، فإن تنامي الاتجاه إلى طرح المزيد من أسهم البنوك للجمهور، من قبل البنوك المستجدة خاصة ، يفسر ظاهرة تزايد حصة رأس المال المساهم (shareholders equity) ضمن إجمالي رأسمال هذه البنوك .

٢ ـ ارتفع حجم الودائع الإجمالية (الجارية زائدًا الادخارية) بحوالي سبعة عشر ضعفا، من ١١٣٠٢ مليون ريال سنة ١٩٧٥م إلى ١٨٧٦٦٥ مليون ريال سنة ١٩٩٤م. تعكس هذه الزيادة تأثير عامل السعودة الذي مكن البنوك المسعودة من استقطاب المزيد من الودائع (خاصة الودائع الحكومية) ، وتأثير زيادة الطلب على المنتجات المصرفية الذي نتج عن زيادة مستوى الدخول الفردية للسعوديين بصورة أساسية، إضافة إلى ارتفاع حجم القوة العاملة الأجنبية في المملكة، وتطور مستوى ونوعية الخدمات المصرفية خلال هذه الفترة . كذلك ، فإن زيادة عدد الفروع التابعة للبنوك ارتفع بمستوى قدرتها على استقطاب المزيد من المودعين في النظام المصرفي ممن لم يكونوا راغبين في ذلك من قبل ، أو من القاطنين في الأرياف والمناطق النائية .

٣ ـ ظلت نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع مرتفعة نسبيا (مقارنة بالأنظمة المصرفية في معظم الدول الأخرى) متراوحة ما بين ٦٩,٣٪ في سنة ١٩٧٥ م و٧٦,٧٪ في ذروتها سنة ١٩٧٧م بمتوسط ٥٣٪ . ومرد هذه النسبة المرتفعة عوامل عدة من أهمها عزوف المودعين عن الإيداع في الحسابات الادخارية لما تتضمنه من تقاضى الفائدة ، وارتفاع مستوى الطلب على النقود (السيولة النقدية) لغرض المضاربات أو الاستثمارات الأخرى البديلة ، وأهمها الاستثمارات العقارية، خاصة في الحقبة ما بين سنة ١٩٧٤م وسنة ١٩٨٢م .

٤ ـ بينما زاد متوسط حجم الوحدة المصرفية، سواء قيست بحجم رأس المال أو بحجم الأصول أو بحجم الودائع الإجمالية، بنفس نسبة زيادة حجم السوق، فإن التوزيع النسبي لحجم

الوحدات المصرفية طرأ عليه تغير ملحوظ تجاه التساوي أو التقارب. و يمكن إرجاع هذا الاتجاه نحو التقارب في أحجام الوحدات المصرفية إلى الزيادة النسبية في أحجام البنوك المسعودة نتيجة زيادة مقدرتها على استقطاب المزيد من رأس المال والودائع منذ البدء في برنامج السعودة، كما أوضحنا سابقا، وكذلك إلى الزيادة في عدد فروع البنوك المسعودة مما مكنها من تقليص الفجوة بين أحجامها وأحجام البنوك السعودية التي كانت ضخمة نسبيا مثل البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض .

٥ ـ تضاعفت القيمة الإجمالية للقروض ست عشرة مرة تقريبا خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٤م، من ٦٥١٢ مليون ريال في سنة ١٩٧٥م إلى ١٠٧٦٢٧ مليون ريال في سنة ١٩٩٤م. والملاحظ أن نسبة الفجوة بين مستوى حجم الودائع وحجم القروض إلى حجم الودائع في سنة ١٩٧٥م (٤٤٪) ظلت مساوية تقريبا لنسبة الفجوة بين مستوى حجم الودائع وحجم القروض إلى حجم الودائع سنة ١٩٩٤م (٤٣٪) مما يدل على استمرار مستوى انخفاض استغلال الموارد القابلة للإقراض (الودائع بصورة رئيسية) في البنوك السعودية خلال تلك الفترة .و يمكن تلخيص أهم العوامل التي تسببت في وجود هذه الفجوة خلال هذه الفترة في الآتي :

أ) ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد خاصة في مجال التمويلات طويلة الأجل .

ب) منافسة البنوك والمؤسسات التمويلية الحكومية المتخصصة مثل صندوق التنمية العقاري، صندوق التنمية الزراعي، صندوق التنمية الصناعي، بنك التسليف السعودي و صندوق الاستثمار العام .

٦ ـ بينما استمرت معظم البنوك في تحقيق أرباح مقبولة، عانت بنوك أخرى من انخفاض في مستويات أرباحها أو من الخسائر خلال السنوات الأخيرة مثل بنك القاهرة السعودي ، البنك السعودي البريطاني، البنك السعودي التجاري المتحد وبنك الجزيرة . وإذا أخذنا القطاع البنكي ككل فإننا نلاحظ اتجاها منحدرا في مؤشرات الربحية سواء في شكل نسبة الأرباح إلى رأس المال أو في شكل نسبة الأرباح إلى إجمالي الأصول . و يمكن عزو هذا الاتجاه المنحدر في الربحية إلى زيادة كلٍّ من قاعدة رأس المال والحجم الإجمالي للودائع في القطاع البنكي السعودي خلال هذه الفترة

بمعدل أكبر من معدل زيادة استغلال الموارد المالية المتاحة للإقراض . ويتجلى ذلك بوضوح في انحدار نسبة القروض إلى إجمالي الودائع خلال هذه الفترة .

التأثيرات المتوقعة للسعودة على النظام المصرفي

قبل سعودة النظام المصرفي كانت مقدرة فروع البنوك الأجنبية محدودة في التوسع والنمو، حيث إن مؤسسة النقد العربي السعودي كانت تحجم عن الموافقة لها بفتح فروع جديدة في أنحاء المملكة أو زيادة حجم رأسمالها بما في ذلك حقوق المساهمين. كذلك كانت مقدرة هذه الفروع على تملك أسهم المؤسسات العامة واستقطاب الودائع الحكومية مقيدة .

ومن الملاحظ أنه قبل سعودة هذه الفروع كان معظم نشاطها يتركز في المدن الكبرى الرئيسية و لم تكن القرى والمناطق الريفية تنال من خدماتها إلا النزر اليسير. كذلك كانت نشاطات هذه الفروع الاقراضية متجهة نحو القطاع التجاري بصورة رئيسية على حساب القطاعات الأخرى الحيوية كالصناعة والزراعة والمقاولات .

أما بعد سعودة هذه الفروع وقيام مؤسسات مساهمة ذات أغلبية سعودية في ملكيتها بدلا منها ، فإن هيكل الموارد المالية التي تحصل عليها هذه البنوك وحجم ومعدلات نمو نشاطاتها وطبيعة هذه النشاطات وتوجهاته يتوقع أن تتأثر تأثرا كبيرا بهذه التطورات الجديدة .

لذا ، فإنه من خلال الأهداف المتوخاة من برنامج سعودة النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية من قبل السلطات النقدية (بدرجة رئيسية مؤسسة النقد العربي السعودي) يمكن تصور التأثيرات المحتملة لهذا البرنامج على النظام المصرفي السعودي ومستويات أدائه في الآتي :

١) توسيع تدفق رأس المال إلى البنوك المسعودة وبالتالي إلى النظام المصرفي السعودي عن طريق زيادة مقدرة البنوك المسعودة على توسيع قاعدة رأسمالها التي كانت مقيدة عندما كان رأس المال الأجنبي طاغيا عليها .

٢) زيادة مستوى المنافسة بين الوحدات المصرفية نتيجة انخفاض درجة تركز الموارد المالية في البنوك كاملة الملكية السعودية، حيث إنه قبل السعودة كما أشرنا آنفا ، لم يكن يسمح لفروع البنوك الأجنبية بالتوسع في رأسمالها، ومن ثم كانت مقدرتها في توسيع حجم الودائع لديها مقيدة (نظام مراقبة البنوك السعودي الصادر سنة ١٩٦٦م ينص على عدم إمكانية تقبل ودائع أكثر من

خمسة عشر ضعفا من قيمة رأس المال المدفوع) . ومن المتوقع أن ينتج عن زيادة مستوى المنافسة بين الوحدات المصرفية تحسن مستوى كفاءة أدائها وحجم ونوعية خدماتها للعملاء .

٣) تتيح سعودة النظام المصرفي لمؤسسة النقد العربي السعودي سيطرة أكبر على النظام المصرفي السعودي، ومن ثم زيادة مستوى فعاليتها في تنفيذ السياسات النقدية ومراقبة نشاط البنوك .

٤) يمكن أن تجلب سعودة النظام المصرفي مزيدًا من التناغم والترابط بين نشاطات القطاع المصرفي واستراتيجيات وبرامج خطط التنمية السعودية . ومن أمثلة ذلك توجه نشاطات الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية الحيوية الأكثر احتياجا للتمويل كالصناعة والزراعة ، مقارنة بما كان سائدا من تركيز على القطاع التجاري .

٥) سوف يكون لبرنامج سعودة النظام المصرفي تأثير كبير في زيادة عدد الفروع التابعة للمصارف المسعودة الأمر الذي كان مقيدا قبل السعودة، كما أشرنا سابقا، وما يتبع ذلك من زيادة منابع ومن ثم حجم الودائع والإيرادات، كما أن ذلك يتيح زيادة مستوى خدمة المناطق الريفية والقرى الصغيرة مما يؤثر إيجابا على مستويات النشاط الاقتصادي فيها .

٦) تتيح سعودة النظام المصرفي المجال أمام العاملين السعوديين في البنوك لزيادة مستويات خبراتهم العملية والفنية وذلك من خلال نسبة تشغيلهم في النظام المصرفي الجديد، خاصة على مستويات الإدارة العليا، واحتكاكهم بالخبرات الأجنبية التي لازالت تعمل في البنوك الجديدة .

٧) زيادة المشاركة السعودية في رؤوس أموال البنوك المسعودة التي أصبحت مؤسسات مساهمة يتيح مجالا أكبر لمساهمة المواطنين السعوديين في تملك أسهم هذه المؤسسات، خاصة ذوى الدخول المحدودة ، مما يوسع قاعدة استثمار فوائض دخولهم ، ويتيح إمكانية أكبر لممارسة السيطرة الوطنية على مجريات الأمور في هذه المؤسسات، الأمر الذي يمكن أن ينعكس إيجابيا على مستويات أدائها .

٨) التأثير إيجابيا على نسبة (معدل) كفاءة (ملاءة) رأس المال الموضوعة من قبل لجنة "بازل"، بالنسبة للمصارف بعد السعودة . وهذه النسبة هي كالتالي :

نسبة كفاءة (ملاءة) رأس المال = قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر / رأس المال

Risk-Weighed Assets / Capital

ومن المتوقع ، حسبما أشرنا أعلاه ، أن تؤدى السعودة إلى توسيع قاعدة رأس المال في المصارف المسعودة (زيادة المقام في المعادلة أعلاه) . ومن جهة أخرى من المتوقع أن تؤدى السعودة ، وما يصاحبها من سيطرة وإشراف ورقابة مؤسسة النقد العربي السعودي ، إلى تحسين كيفية حساب المصارف قيم أصولها مع ترجيحها بالمخاطر الملائمة لتعكس مدى قدرة المصارف الفعلية (الملاءة المالية) على الوفاء بالتزاماتها بما يتوفر لديها من مستوى من الأصول السائلة (أو القابلة للتسييل بسهولة وبأقل قدر من الخسائر) ما يتمشى مع تعليمات لجنة "بازل"؛ هذا إضافة إلى الرقابة المباشرة لمؤسسة النقد العربي السعودي وتأكدها من تحقيق المصارف الحد الأدنى من نسبة ملاءة رأس المال حسبما تقتضيه قرارات لجنة "بازل" .

مصاعب تنفيذ برنامج سعودة النظام المصرفي

بالرغم من اكتمال إجراءات السعودة منذ حوالي ثلاث عشرة سنة ، إلا أنها لا تزال تواجه تنفيذها بعض الصعوبات أو المعوقات يمكن إجمالها في الآتي :

١ ـ زيادة نسبة السيولة (الأصول السائلة) في النظام المصرفي السعودي، خاصة في أول مراحل تطبيق برنامج السعودة، نتيجة توسع قاعدة رؤوس أموال البنوك المسعودة و أحجام الودائع لديها ، وضيق مجالات توظيف الموارد المالية الجديدة المتاحة للبنوك ، وعدم تمكنها من مجاراة معدل نمو الودائع ورؤوس الأموال، الأمر الذي كان يعنى تعطل أموال استثمارية عن الاستغلال المنتج فوق حاجة البنوك للحد الأدنى من السيولة (القانونية أو الاحتياطية) لمقابلة التزاماتها تجاه عملائها أو دائنيها ومن ثم فقدان فرص الحصول على عوائد، الأمر الذي ينعكس سلبا على مستويات كفاءتها التوظيفية .

٢ ـ حدوث نقص في الأيدي العاملة الكفوءة أو المدربة على إدارة وتشغيل الأنشطة المصرفية، خاصة في البنوك المسعودة . وهذا يرجع بدرجة أساسية إلى عدم تمكن المصارف المسعودة من تدريب الأيدي العاملة الوطنية، خاصة في المستويات العليا من الإدارة ، بالمعدل والشكل الكافيين والمتناسبين مع أهداف سعودة النظام المصرفي مما يحد من معدلات تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه .

نماذج القياس

تشمل الدراسة القياسية ثلاثة نماذج (معادلات) لقياس مدى ومعنوية العوامل المفترضة، بما في ذلك مستوى سعودة النظام المصرفي، في التأثير على مستويات الكفاءة المصرفية في النظام المصرفي السعودي، السابق شرحها، لمجموعة المصارف العاملة في المملكة (كاملة الملكية السعودية والمسعودة) خلال السنوات من١٩٧٥م (أول سنة توفرت فيها بيانات عن البنوك المسعودة) إلى سنة ١٩٩٥م.

وقد تم اختيار المتغيرات المستقلة (العوامل المؤثرة) المستخدمة في القياس بناء على المعايير الآتية :

١) ما تواترت عليه الكتابات والدراسات السابقة خاصة فيما يتعلق بموضوع العوامل المؤثرة في مستويات الكفاءة المصرفية .

٢) أهمية المتغير في تفسير التغيرات في مؤشرات الكفاءة المصرفية ومدى علاقتها بالتطورات في برنامج وإجراءات سعودة النظام المصرفي .

٣) توفر بيانات متكاملة عن المتغير أثناء فترة الدراسة .

أ) نموذج الكفاءة التشغيلية

من الممكن كتابة المعادلة التي تعبِّر عن مدى تأثر الكفاءة التشغيلية بالمتغيرات المختلفة التي من ضمنها سعودة ملكية رأس المال بالشكل التالي :

$$Y_{1t} = f (X_{1t}, X_{2t}, X_{3t}, X_{4t}, X_{5t}, X_{5t}, S_t, U_t)$$

حيث :

Y_{1t} = المتغير التابع (مؤشر الكفاءة التشغيلية في السنة t) وهو يساوي إجمالي الدخل/ إجمالي النفقات Total Income / Total Expenses

يعبر هذا المؤشر عن مقدار الدخل المتحقق من كل ريال ينفق في عملية تشغيل المصارف . إن ارتفاع هذا المؤشر دليل على ازدياد مستوى كفاءة المصارف التشغيلية .

أما المتغيرات المستقلة (المؤثرة) في السنة t فهي :

X_{1t} = إجمالي الدخل / إجمالي الأصول Total Income / Total Assets

يعبر هذا المتغير عن مدى استغلال (توظيف) الأصول المتوفرة للمصارف في عملية توليد الدخل . ويتوقع أن تكون علاقة هذا المتغير مع المتغير التابع طردية .

X_{2t} = إجمالي النفقات / عدد الفروع Total Expenses / Number of Branches

يعبر هذا المتغير عن معدل نفقات كل فرع من الفروع التابعة للمصارف ، ويتوقع أن تكون علاقة هذا المتغير عكسية بالكفاءة التشغيلية للمصارف .

X_{3t} = الودائع الجارية / إجمالي الودائع Demand Deposits / Total Deposits

يعبر هذا المتغير عن نسبة الموارد المالية المتاحة للمصارف دون دفع تكاليف مباشرة مقابلها (أي دون دفع عمولة) . ويمكن توظيف هذه الأموال بعد استيفاء شروط الاحتياطيات النظامية والحرة . ومن المتوقع أن يؤثر ذلك إيجابياً على الكفاءة التشغيلية للبنوك .

X_{4t} = إجمالي النفقات / عدد العاملين Total Expenses / Number of Employees

يعبر هذا المتغير عن متوسط نصيب العامل من النفقات التشغيلية (أي معدل ما صرف على العامل الواحد) من النفقات لأداء مهامه التشغيلية . وكلما ازداد هذا المعدل ، انخفضت الكفاءة التشغيلية . أي أن هناك علاقة عكسية بين هذا المتغير والمتغير التابع .

X_{5t} = قيمة الأصول الثابتة / عدد العاملين Fixed Assets / Number of Employees

يعبر هذا المتغير عن معدل نصيب العامل من قيمة الأصول الثابتة كمؤشر لمدى الإمكانيات الرأسمالية المتاحة للعاملين لإنجاز مهامهم التشغيلية الإدارية والفنية . ونظراً لصعوبة حصر كمية الأصول الثابتة (الرأسمالية) وتعدد أنواعها وأحجامها وتباين أسعارها ، استعيض عنها بقيمتها النقدية كمؤشر بديل تقريبي للتعبير عن معدل نصيب الفرد من الأصول الثابتة . ونظراً لكون هذه الأصول متضمنة الآلات والمعدات فيمكن اعتبار هذا المؤشر كمعدل رأس المال إلى العمل Capital / Labor . ولقد تميزت هذه الفترة بارتفاع قيمة إنفاق المصارف السعودية على الآلات والمعدات (الميكنة) الأمر الذي يؤدي إلى توقع أن تكون العلاقة بين هذا المؤشر ومؤشر الكفاءة التشغيلية موجبة .

S_t = عدد المصارف المسعودةNumber of Saudized Banks

يعبر هذا المتغير عن مستوى السعودة في النظام المصرفي في السنة t . إن قياس مستوى السعودة عن طريق نسبة رأس المال الأجنبي إلى إجمالي رأس المال في المصارف في كل سنة من سنوات القياس هو الأفضل . غير أننا لم نستطع الحصول على بيانات متكاملة عن هذا المتغير . كما أن استخدام متغير وصفيDummy Variable للتعبير عن مدى وجود مصارف غير مسعودة (الرقم صفر) في السنة t وحالة اكتمال سعودة النظام المصرفي (الرقم واحد) ليس بالأفضل ، لأنه لا يقيس مدى تطور مستوى السعودة خلال فترة القياس . لذا استخدمنا عدد المصارف المسعودة (التي غالبية ملكيتها سعودية في السنة t .بما في ذلك المصارف كاملة الملكية السعودية) .

وبالرغم من أن استقرار عدد المصارف المسعودة عند الرقم إثنا عشر منذ سنة ١٩٨٣م يضعف من جودة القياس الإحصائي، إلا أنه يفيدنا أيضاً في التعرف على مستوى تأثير نضوج وتقدم برنامج السعودة على مستويات الكفاءة المصرفية منذ اكتمال برنامج السعودة .

ونتوقع علاقة موجبة بين هذا المتغير ومستوى الكفاءة التشغيلية (انظر مقدمة البحث) .

U_t = المتغير العشوائي .

ب) نموذج الكفاءة التوظيفية

$$Y_{2t} = f (X_{6t}, X_{7t}, X_{8t}, X_{9t}, X_{10t}, X_{11t}, X_{12t}, S_t, U_t)$$

حيث :

Y_{2t} = المتغير التابع (مؤشر الكفاءة التوظيفية في السنة t) وهو يساوي

إجمالي الدخل / إجمالي الودائع Total Income / Total Deposits

يعبر هذا المؤشر عن مدى كفاءة المصارف في توظيف الموارد المالية المتاحة لها من ودائع مختلفة في عملية توليد العوائد . وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على ارتفاع مستوى الكفاءة التوظيفية في المصارف .

أما المتغيرات المستقلة (المؤثرة) في السنة t فهي :

X_{6t} = القروض / إجمالي الودائع Loans / Total Deposits

يعبر عن مقدرة المصارف في استخدام الأموال المتاحة لها في شكل ودائع (جارية وادخارية) في الإقراض (الائتمان) . كلما ازدادت قيمة هذا التغير، نتوقع ارتفاع مستوى الكفاءة التوظيفية (المتغير التابع) .

X_{7t} = الاستثمارات / إجمالي الودائع Investments / Total Deposits

يعبر عن كفاءة المصارف في توظيف الأموال المتاحة لها، في شكل ودائع (جارية وادخارية)، في الاستثمارات المالية والمباشرة (قصيرة وطويلة الأجل). كلما ازدادت قيمة هذا المتغير، نتوقع ارتفاع مستوى الكفاءة التوظيفية .

X_{8t} = إجمالي الدخل / إجمالي الأصول Total Income / Total Assets

يعبر عن كفاءة المصارف في توليد دخل (عوائد) من الأصول المتوفرة لديها. كلما ازدادت قيمة هذا المتغير نتوقع ارتفاع مستوى الكفاءة التوظيفية .

X_{9t} = الاحتياطي / إجمالي الودائع Reserves / Total Deposits

يعبر عن مستوى متطلبات السيولة (النظامية والحرة) التي تحتفظ بها المصارف من أجل مقابلة التزاماتها تجاه المودعين والدائنين، والتي تحد من قدرتها على استخدام كافة الودائع لديها في الإقراض أو الاستثمار . ونتوقع علاقة سالبة لهذا المتغير مع المتغير التابع (الكفاءة التوظيفية) .

X_{10t} = المخصصات / القروض Provisions / Loans

يعبر عن درجة المخاطر الاقراضية (بدرجة رئيسية) في المصارف من خلال قيمة المخصصات المرصودة لهذه المخاطر منسوبة إلى إجمالي قيمة القروض الممنوحة . بصورة عامة تحد المخاطر المرتفعة للإقراض من مستوى الإقراض وبالتالي مستوى الكفاءة التوظيفية ، اعتمادا على نوع القروض (مجالها) وعمرها (قصيرة أو طويلة الأجل) وغيرها من العوامل .

X_{11t} = الأصول الأجنبية / إجمالي الأصول Foreign Assets / Total Assets

يعبر عن حجم الأصول المملوكة للمصارف (غالبا في شكل استثمارات أو قروض) في الخارج منسوبة إلى إجمالي أصول المصارف. يمثل هذا المتغير نسبة الموارد الموظفة خارج النظام المصرفي المحلى ، التي تساهم في الدخل الإجمالي للمصارف . نتوقع بصورة عامة أن تكون هناك

علاقة موجبة لهذا المتغير مع الكفاءة التوظيفية للمصارف الوطنية، لأننا نفترض أن قرار المصارف المحلية بالاستثمار أو الإقراض خارج الاقتصاد المحلى يكون في الغالب مدفوعا بتوقع عوائد أكبر من عوائد الاستثمار أو الإقراض المحلى أو في حالة توفر سيولة فائضة لا يمكن استيعاب توظيفها في الاقتصاد المحلى، بالرغم من احتمال تأثير ذلك السلبي على مستوى النشاط الاقتصادي المحلي .

X_{12t} = إجمالي الودائع / عدد الفروع Total Deposits / Number of Branches

يعبر عن معدل كفاءة الفروع التابعة للمصارف في تجميع الودائع من خلال متوسط نصيب كل فرع من إجمالي الودائع المجمعة . وتزداد المقدرة التوظيفية للمصارف من هذه الموارد المجمعة وبالتالي نتوقع علاقة موجبة لهذا المتغير مع المتغير التابع (الكفاءة التوظيفية) .

S_t = عدد المصارف المسعودة Number of Saudized Banks

يعبر عن مستوى سعودة النظام المصرفي في كل سنة (انظر أعلاه) .

ونتوقع علاقة موجبة بصورة عامة مع الكفاءة التوظيفية (انظر مقدمة البحث).

ج) نموذج الكفاءة التجميعية

$$Y_{3t} = f (X_{13t}, X_{14t}, S_t, X_{15t}, U_t)$$

حيث :

Y_{3t} = المتغير التابع (مؤشر الكفاءة التجميعية في السنة t) :

إجمالي الودائع (الجارية والادخارية) / رأس المال (بما في ذلك الاحتياطي) .
Total Deposits / Capital

يعبر عن مستوى الجهد في تجميع الودائع (الجارية والادخارية) مقابل كل ريال من رأس المال . وهو بعبارة أخرى يعبر أيضا عن الرافعة التمويلية للمصارف (Debt / Equity Ratio) .

أما المتغيرات المؤثرة (المستقلة) في السنة t فهي :

X_{13t} =المدفوعات (العمولات) للودائع (الادخارية) / إجمالي الودائع
Commission Paid to Deposits / Total Deposits

يعبر عن تكلفة الودائع الادخارية بالنسبة للمصارف (متوسط سعر الفـائدة علـى الودائـع). نتوقع علاقة سالبة مع المتغير التابع (الكفاءة التجميعية) .

X_{14t} = إجمالي الودائع / عدد الفروع Total Deposits / Number of Branchs

يعبر عن معدل نصيب الفرع الواحد من الفروع التابعة للمصارف من إجمـالي الودائـع. لـذا، فهو مؤشر تقريبي لمتوسط كفاءة الفرع في تجميع الودائع الجارية والادخارية). نتوقع علاقـة موجبـة بين هذا المتغير والمتغير التابع (الكفاءة التجميعية) .

S_t = عدد المصارف المسعودة Number of Saudized Banks

يعبر عن مستوى السعودة في النظام المصرفي في السنة t (انظر أعلاه). نتوقع علاقة موجبة مع متغير الكفاءة التجميعية . (انظر مقدمة البحث)

S_t = الدخل القومي National Income

يعبر عن أحد أهم محددات الطلب على الودائع في المصارف في غيـاب بيانـات متكاملـة عـن الادخار ، حيث الدخل يساوى الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي) + الادخار . ونتوقع أنه كلمـا ازداد مستوى الدخل القومي ، ازداد حجم الادخار ومـن ثـم ازداد مسـتوى الودائـع في المصـارف وبالتالي زيادة مستوى الكفاءة التجميعية (للودائع) في المصارف .

النتائج القياسية

تم استخدام البيانات عن المتغيرات السابق ذكرها للثلاث معادلات المتعلقـة بقيـاس مؤشـرات الكفاءة المصرفية . وبعد تحويل هذه المعادلات إلى الصيغة اللوغريتمية واسـتخدام أسـلوب المربعـات الصغرى OLS تم الحصول على النتائج التالية :

أ - معادلة مؤشر الكفاءة التشغيلية

$$Y1t = 3.81 + 0.85LX_{1t} - 0.65LX_{2t} + 0.31LX_{3t}$$
$$(7.40) \quad (13.35) \quad (9.06) \quad (2.33)$$
$$- 0.08LX_{4t} + 0.42LX_{5t} + 0.65SLS_t$$
$$(0.78) \quad (4.35) \quad (3.41)$$
$$N = 20 \quad \text{Adj R-square} = 0.96 \quad F = 77.66 \quad D.W = 2.82$$

التحليل

يلاحظ من النتائج القياسية لمؤشر الكفاءة التشغيلية أن جميع المتغيرات المقترحة أخذت معاملاتها الإشارة المفترضة نظرياً . وفيما عدا X_4 (إجمالي النفقات/عدد العاملين) فإن جميع المتغيرات اجتازت اختبار المعنوية الإحصائية (t-test) بدرجة ثقة ٩٥٪ على الأقل . كما أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) يوضح أن ٩٦٪ من التغيرات في المتغير التابع يمكن تفسيرها عن طريق المتغيرات المستقلة المقترحة . وأخيراً فإن السعودة قد مارست دوراً إيجابياً في التأثير على الكفاءة التشغيلية وإن كان ذلك الدور منخفضاً نسبياً حيث إن مرونة هذا المتغير هي 0.65 (قيمة معامل لوغريتم متغير السعودة) .

ب - معادلة مؤشر الكفاءة التوظيفية

$$Y2t = - 0.98 + 0.17LX_{6t} + 0.18LX_{7t} + 0.76\ LX_{8t} + 0.05LX_{9t}$$
$$(1.71) \quad (1.79) \quad (4.55) \quad (11.46) \quad (0.71)$$
$$- 0.6LX_{10t} + 0.03LX_{11t} + 0.2LX_{12t} + 0.34LS_t$$
$$(1.81) \quad (1.19) \quad (1.75) \quad (2.69)$$

N = 20 Adj R-Square = 0.96 F-test = 63.67 D.W = 2.29

تحليل نتائج مؤشر الكفاءة التوظيفية

يلاحظ من نتائج معادلة الكفاءة التوظيفية الأولية ما يلي :

١ ـ أن جميع المتغيرات المقترحة لشرح هذا المؤشر أخذت معاملاتها الإشارة المفترضة نظرياً فيما عدا X_{9t} وهو متغير نسبة متطلبات السيولة الذي جاءت إشارة معامله موجبة . غير أن قيمة هذا المعامل ضئيلة نسبياً بالإضافة إلى أنه لم يجتز اختبار المعنوية الإحصائية (t-test) ، الأمر الذي يعني عدم ممارسة متطلبات السيولة (الاحتياطيات النظامية والحرة بدرجة أساسية) دوراً كابحاً لتوظيف الموارد (الودائع بصورة أساسية) . ويمكن تفسير هذه الحالة بأن المصارف السعودية تتميز بوجود فائض ائتماني في الموارد القابلة للإقراض . والمعروف أن متطلبات السيولة لا تمارس دوراً فعالاً في الحد من القدرة الائتمانية للمصارف إلا عند زوال الفائض الائتماني لهذه المصارف (Loaned UP). كذلك فإن السعودة وما صاحبها من زيادة حجم الإشراف والرقابة من قبل

مؤسسة النقد العربي السعودي على البنوك المسعودة (مقارنة بكونها فروعاً لبنوك أجنبية في السابق) أدى إلى انخفاض مستوى الاحتياطيات المطلوبة من هذه البنوك .

٢ ـ انخفاض معاملات LX_{9t} و LX_{10t} و LX_{11t} بالإضافة إلى عدم اجتياز هذه المعاملات لاختبار المعنوية الإحصائية (t-test) . وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية الملائمة وجد أنها لا تختلف عن الصفر . لذا فمن الممكن حذف هذه المتغيرات من المعادلة . وبعد إجراء التعديلات وتقدير معادلة مؤشر الكفاءة التوظيفية مرة أخرى حصلنا على النتائج الآتية :

$$Y2t = -0.68 + 0.15LX_{6t} + 0.17LX_{7t} + 0.88LX_{8t} + 0.23LX_{12t} + 0.26LS_t$$

(- 1.30) (2.61) (4.28) (13.42) (2.00) (2.67)

N = 20 Adj R-Square = 0.95 F-test = 87.31 D.W 1.84

ويلاحظ على نتائج معادلة مؤشر الكفاءة التوظيفية المعدلة ما يلي :

١ ـ جميع معاملات المتغيرات المقترحة لتفسير مؤشر الكفاءة التوظيفية تأخذ الإشارة المفترضة لها نظرياً وأن جميع هذه المعاملات اجتازت اختبار المعنوية حسب قيم اختبار المعنوية (t-test) كما هو واضح تحت كل معامل .

٢ ـ عدم تغير قيمة معامل التحديد المعدل R^2 وهذا يدل على أن المتغيرات المستبعدة لم يكن لها أي أثر في تفسير التغير في المتغير المستقل .

٣ ـ تحسن قيم اختبار F (F-test) الذي يقيس أهمية المعاملات مجتمعة وكذلك تحسن قيمة اختبار D.W الذي يقيس مدى وجود الارتباط الذاتي للمتغير العشوائي الأمر الذي يتيح لنا رفض فرض العدم أن هناك ارتباطًا ذاتيًا للمتغير العشوائي عبر الزمن .

٤ ـ يتضح من النتائج أيضاً أن متغير السعودة يمارس أثراً إيجابياً على مؤشر الكفاءة التوظيفية بمرونة منخفضة نسبياً ، أي أن زيادة سعودة رأس مال المصارف السعودية بنسبة ١٪ أدى إلى ارتفاع الكفاءة التوظيفية بنسبة ٠,٢٦٪ .

جـ ـ معادلة مؤشر الكفاءة التجميعية

كانت نتائج تقدير معادلة مؤشر الكفاءة التجميعية كالآتي :

$$Y3t = 5.22 - 0.21LX_{13t} + 0.98LX_{14t} - 0.51LS_t - 0.35LX_{15t}$$

(2.81) (2.31) (3.6) (- 4.1) (- 1.3)

N = 20 Adj R-Square = 0.78 F-test = 17 D.W=1.17

تحليل النتائج

يلاحظ على نتائج تقدير معادلة الكفاءة التجميعية ما يلي :

١ ـ اختلاف إشارة معامل السعودة S_t والدخل X_{15} عن ما كان مفترضاً لها نظرياً . حيث إن تأثيرها على مؤشر الكفاءة التجميعية سالب .

٢ ـ انخفاض قيمة اختبار D.W الأمر الذي يجعلنا لا نرفض وجود ارتباط ذاتي بالنسبة للمتغير العشوائي .

٣ ـ بالإضافة إلى أن إشارة معامل الدخل X_{15} غير مطابق لما كان مفترضاً نظريا،كان اختبار درجة معنويته (t-test) يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأن هذا المعامل لا يختلف عن الصفر (عدم معنوية المتغير) بدرجة ثقة ٩٥٪ .

لذا فقد قدرت معادلة مؤشر الكفاءة التجميعية مرة أخرى بعد حذف X_{15} (متغير الدخل) وقد كانت النتائج كالتالي :

$$Y3t = 1.9 - 0.21LX_{13t} + 0.82LX_{14t} - 1.29LS_t$$
$$(1.9) \quad (-2.1) \qquad (2.8) \qquad (3.1)$$

N = 20 Adj R-Square = 0.78 F-test = 16.10 D.W= 1.71

ويلاحظ على نتائج تقدير معادلة مؤشر الكفاءة التجميعية بعد التعديل ما يلي :

١ ـ تحسن قيمة اختبار D.W .

٢ ـ جميع معاملات المتغيرات المقترحة ذات معنوية عالية مما يجعلنا نرفض فرضية العدم أن جميع المعاملات تساوي صفر بدرجة ثقة ٩٥٪ .

٣ ـ استمرار قيمة معامل السعودة بالسالب الأمر الذي يناقض الفرضية النظرية أن السعودة مارست دوراً إيجابياً على مؤشر الكفاءة التجميعية . ويمكن تعليل ذلك بأن السعودة قد فتحت الباب أمام البنوك المسعودة لزيادة رأس مالها وصاحب ذلك استجابة من هذه البنوك حيث أقدمت على توسيع القاعدة الرأسمالية خصوصاً وأن السلطة النقدية تضع قيوداً على استقبال الودائع إذا تجاوزت خمسة عشر ضعفاً لرأس المال (حسب ما ورد في نظام مراقبة البنوك الصادر في عام ١٩٦٦) . هذا التوسع

في القاعدة الرأسمالية لم يقابله زيادة بنفس المعدل في الودائع الأمر الذي أدى إلى أن السعودة مارست أثراً سلبياً على هذا المؤشر ، حيث إن معدل إجمالي الودائع إلى رأس المال والاحتياطي كان ١٦,٩ في سنة ١٩٧٦ بينما انخفض هذا المعدل ليصل إلى حوالي ٥,٧ في سنة ١٩٩٥ مما يدل على أن التوسع في القاعدة الرأسمالية للبنوك المسعودة لم يقابله توسع مماثل في اجتذاب الودائع .

كما أن هذا يدل على أن البنوك السعودية لا يزال لديها متسع من القدرة على اجتذاب الودائع قبل تجاوز الحدود المسموح بها في نظام البنوك السعودية . بعبارة أخرى أنه يوجد لدى البنوك السعودية طاقة فائضة (Excess Capacity) في خلق واجتذاب الودائع .

النتائج العامة للبحث والتوصيات

أولاً : النتائج العامة

١) أثرت سعودة المصارف إيجابيا، حسبما كان متوقعا، على مستويات الكفاءة التشغيلية والتوظيفية ولكن بدرجات متفاوتة ومتواضعة نسبيا. غير أن مستوى تأثيرها على الكفاءة التجميعية كان سالبا على غير التوقع الافتراضي، نظرا لاحتمال تأثير السعودة تجاه توسيع القاعدة الرأسمالية للمصارف المسعودة بمعدل أكبر من معدل تجميع الودائع .

٢) يلاحظ أن التطورات في مستوى السعودة صاحبها تطور إيجابي في الكفاءة التشغيلية للعامل (متوسط نفقات العامل) في المصارف خلال فترة القياس (معامل الارتباط بين متغير السعودة ومتغير متوسط نصيب العامل من النفقات التشغيلية الإجمالية يساوى ٠,٧٨) . وهذا يعنى أن السعودة كانت ظاهرة مرتبطة بزيادة كفاءة العامل التشغيلية. غير أن ارتباط كفاءة الفروع التشغيلية ممثلة في نصيب الفرع من إجمالي النفقات التشغيلية (X2) مع مستوى السعودة (S) كان سالبا، الأمر الذي يمكن أن ينم عن قصور في مواكبة الكفاءة التشغيلية لفروع المصارف المسعودة لمعدلات نمو برنامج السعودة .

ثانياً : التوصيات

في ضوء تطورات برنامج سعودة ملكية المصارف المشار إليها في مقدمة البحث، ونتائج القياس يمكن اقتراح التوصيات الآتية، للسلطات النقدية بالدرجة الأولى، من أجل ترشيد وتحسين المنافع من برنامج السعودة :

١) تحسين المقدرة التوظيفية للمصارف من خلال تشجيع توظيف الموارد المتاحة في قنوات جديدة من شأنها توسيع نطاق استغلال فوائض السيولة لدى معظم هذه المصارف، من أهمها الاستثمار في الأدوات المالية (كالأسهم والسندات، خاصة في الأسواق المحلية) والاستثمار المباشر، وتطوير حجم ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والجمهور وتذليل العقبات الإدارية والنظامية التي تعوق هذا التطوير .

٢) زيادة مستوى تدريب الأيدي العاملة، خاصة في المصارف المسعودة، من أجل تحسين مستوى كفاءة أدائها الأمر الذي ينعكس إيجابيا على مستويات كفاءاتها التشغيلية والتوظيفية والتجميعية، والاهتمام بصورة خاصة بتطوير حجم ومستوى الأيدي العاملة الوطنية كهدف في حد ذاته من أهداف برنامج السعودة، وللمساهمة، أيضا، في تطوير مستويات الكفاءة المصرفية المشار إليها أعلاه .

٣) الاهتمام بترشيد وتطوير آليات اختيار مواقع الفروع الجديدة للمصارف من أجل تحسين مستويات كفاءتها في تجميع الموارد المالية للمصارف وكفاءتها الايرادية، والمساهمة في ترشيد الجهد الإنفاقي لهذه الفروع بما يساعد على تطوير كفاءتها التشغيلية .

٤) المساهمة في توفير المعلومات والبيانات عن مجالات الاستثمار الممكنة لتوظيف الموارد المالية المتاحة للمصارف، وكذلك عن العملاء المحتملين، وتسهيل تداول هذه المعلومات والبيانات بين المصارف من أجل توسيع أحجام القروض، إضافة إلى تحسين قدرتها الايرادية، وتخفيض مستوى مخاطر الإقراض والاستثمار .

٥) عدم حض البنوك المسعودة على زيادة رؤوس أموالها نظراً للانخفاض النسبي لمعدل إجمالي الودائع إلى رأس المال والاحتياطي . والتركيز على اجتذاب الودائع المتنوعة حتى يمكن الاستفادة القصوى من رؤوس الأموال لرفع أرباحها بالنسبة لرأس المال حتى يمكن تحسين موقعها ضمن السوق المالية .

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية

الدباس، محمد ناصر، *سعودة البنوك الأجنبية*، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٤٠٣هـ .

رشدي، مصطفى، *النظرية النقدية من خلال التحليل الاقتصادي الكلي*، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٦م .

عبودة، عبدالمجيد محمد، *النظام البنكي في المملكة العربية السعودية*، إدارة البحوث، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٤٠٦هـ .

ثانياً : المراجع الأجنبية

Abdeen, Adnan M. and **D. N. Shook**, *The Saudi Financial System*, John Wiley & Sons, New York, 1984.

ElMallakh, Ragae, *Saudi Arabia: Rush to Development*, Croom Helm, London, 1982.

Hempel, George H., Alan B. Coleman and **Donald G. Simonson**, Bank Management, John Wily & Sons, New York,1986.

Johany, A. D., Michel Berne and **J. Wilson Mixon**, *The Saudi Arabian Economy*, Croom Helm, London, 1986.

Parker, Paul, Saudi Arabia: The Development Dilemma, *The Economist Intelligence Unit, Special Report*, London, 1986.

Presley, John R., *A Guide to the Saudi Arabian Economy*, Macmillan Press Ltd., London, 1984.

The Effect of Saudization of the Banking System on the Banking Efficiency

EID A. AL-JUHANI* KHALID A. AL-BASSAM* and AHMED S. BAMAKHRAMAH**

Department of Economics, Faculty of Economics and Administration
King Abdul Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia

ABSTRACT**.** In 1976, the Saudi government took a significant step towards the Saudization of the banking system. The aim of this decision was to give the monetary authority complete supervision over the commercial banks activities, to increase the banks contribution to achieving the economic development objectives and to widen the banking services all across the Kingdom.

This study tried to evaluate the Saudization program after 13 years of its completion. To achieve this aim, three efficiency indicators were investigated. The empirical results showed that two of these indicators, namely operational efficiency and investment efficiency were significantly and positively affected by the Saudization process. However, the third indicator, resource mobilization efficiency, was negatively affected. The reason behind this negative effect may lie in the fact that the Saudization process has increased the capital of the Saudi banking system more than it has done for the ability of the system to attract different kinds of deposits, thus causing a dampening effect on the (deposit/capital) ratio.

---

* Assistant Professor.
* Assistant Professor.
** Professor.